

المشهد اللبناني

بانتظار عودة الحوار.. أنباء أمنية خطيرة..

«بهارات الأكثرية» تواكب التحضيرات لزيارات السنيورة



شهدت البلاد هذا الأسبوع أجواء استرخاء سياسي بعد تعليق الحوار الوطني إلى ٢٨ نيسان الحالي، ورغم أجواء التهدة التي سادت في الوقت المستقطع الذي يعيشه لبنان إلى حين التثام الجولة السادسة للحوار، طغت الحوادث والأخبار الأمنية على السياسية، إذ نجا لبنان من مخطط إرهابي يوازي الزلزال الذي ضربته غداة اغتيال رئيس الحكومة السابق رفيق الحريري في شباط ٢٠٠٥ بعدما أحبطت مديرية المخابرات في الجيش اللبناني مخططاً لاغتيال الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله خلال مشاركته في جلسة الحوار المقبلة في وسط بيروت. في حين تسود حالة من الترقب في ظل عدم حصول أي تطور في شأن موضوع رئاسة الجمهورية أو زيارة رئيس الحكومة فؤاد السنيورة إلى دمشق. لكن السجلات انتقلت إلى الورقة الإصلاحية التي يرجح أن يكون لإقرارها تداعيات سلبية بسبب ما تضمنته من اقتراحات لرفع الضرائب.

وفي انتظار ما يمكن أن تسفر عنه الاتصالات العربية لإعادة ترتيب العلاقات اللبنانية - السورية، على نحو يساهم في فتح أبواب العاصمة السورية لرئيس الحكومة فؤاد السنيورة الذي ما زال ينتظر إشارة ما على صعيد التفاهم على جدول أعمال الزيارة الموعودة، في ظل معلومات تؤكد أن لا بحث سوريا في موعد الزيارة. وإذا كان الوقت المستقطع، قد سمح لرئيس المجلس النيابي نبيه بري بالسفر إلى تركيا، ومنها إلى طهران، فإن زيارة السنيورة إلى دمشق يبدو أن دونها عقبات وحواجز كثيرة، ويمكن لهذه الزيارة أن تصبح أكثر واقعية بعد انتهاء المتحاورين من النقطة الأخيرة المطروحة على جدول الأعمال، أي موضوع سلاح المقاومة، خاصة أن أكثر من مسؤول سوري ردد في الآونة الأخيرة كلاماً في هذا الاتجاه. ورغم ان السنيورة ألقى ظلالاً إيجابية على مسعاه للزيارة في حوار مع محطة «الجزيرة»، حدد جدول الأعمال بأنه: «بناء الثقة، العلاقات الدبلوماسية، ترسيم الحدود في شبع، الاتفاقات المعقودة بين البلدين، المفقودين في سوريا وما يقال عن معتقلين في لبنان». وكانت أوساط «الأكثرية» قد حاولت عبر وسائل إعلامها الترويج لمحلة جديدة من التحقيق الدولي والمراهنة (...)

الحدث بعيون عربية

شلال الدم لا يتوقف في العراق

تناولت الصحف العربية الأزمة العراقية ولاحتظت ان إدارة بوش فشلت في العراق الذي يشهد حرباً أهلية. فالمشهد العراقي أصبح منذ بدء الاحتلال «بركة من الدماء» وأثارت مشكلة تشكيل الحكومة وأجمعت على ان الائتلاف الشيعي في العراق يواجه مأزقاً جدياً عنوانه إبراهيم الجعفري لكن آثاره المحتملة أعمق من ذلك بكثير. وانتقدت الافتتاحيات تصريحات وزيرة الخارجية الأميركية غوندا ليزا رايس التي تشبث وتعاند الإقرار بفشل إدارتها في العراق حيث يعيش الشعب العراقي مأساة حقيقية ليس بسبب صدام وإنما بسبب السياسة الأميركية الفاشلة. وانتقدت الصحف المصرية بقوة زيارة وزير الخارجية الأميركية والبريطانية جاك سترو اللذين لم يهبطا في العراق إلا لتشكيل الحكومة العراقية بعد أن اختلف أتباع سلطات الاحتلال فيما بينهم على من يكون الرئيس!!

وأكدت «الوطن» السعودية، ان المشكلة العراقية ليست محصورة في منصب رئاسة الحكومة العراقية فقط، فسواء تخلى إبراهيم الجعفري عن المنصب أم لا فإن ذلك لا يغير من الوضع شيئاً. وشددت على ان ما يجري في العراق يدل على ان الأوضاع المساوية بحاجة إلى تغيير جذري في كل السياسات وعلى رأسها السياسة الأميركية وليس فقط التغيير في منصب رئيس الحكومة. ولاحتظت ان تصريحات غوندا ليزا رايس واعترافها بأن بلادها ارتكبت أخطاء كثيرة منذ احتلال العراق، أظهرت ان واشنطن (التفاصيل ص ٦)

الحدث بعيون إسرائيلية

رسالة الزهار وتوزير ليبرمان

(الآن) للانتصار في هذه الحرب. أما المبرر لذلك فهو انه ما زال عند الفلسطينيين أملاً بتدمير إسرائيل عبر الكفاح المسلح... وسوف يعود ذلك بالنفع على الشعب الفلسطيني الذي سيتفرغ حينها لشؤونه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأهم.. الثقافية!

وفي مقالة تحت عنوان «دعوا الآخرين يسقطون حماس» اعتبر داني روبنشتاين في «هآرتس» ان الرئيس الفلسطيني محمود عباس «أبو مازن» هو الرئيس العربي الوحيد الذي سمح بقيام أول حكومة إسلامية في العالم العربي. ففي سوريا قبل ٢٠ عاماً، قام الرئيس الراحل حافظ الأسد بضرب «الجماعة الإسلامية» فسقط عشرات الآلاف من أنصارها في مجزرة حلب الشهيرة. وفي الجزائر، أدى انتصار الإسلاميين في الانتخابات قبل عدة سنوات إلى حمام دم دام أعوام. أما في الأردن فقد دفع انتصار الحركة الإسلامية في انتخابات العام ١٩٨٩ الملك الراحل حسين إلى تغيير نظام (التفاصيل ص ٧)

الحدث بعيون غربية

أولمرت يعرض عضلاته ودمشق مرتاحة

وهناك تحذير من ان قطاع غزة بعد خروج الاحتلال لا يشجع إسرائيل على المبادرة إلى خطوة أحادية أخرى في الضفة الغربية. وهناك مقالة تزعم ان سوريا تشدد أكثر فأكثر مع المعارضة السياسية وتتساهل مع الجماعات الدينية وعزت ذلك إلى مشاعر القلق المتنامية لدى المسؤولين السوريين من اتساع نفوذ المعارضة السورية في الخارج. وهي أيضاً تعبير عن المناخ السياسي الداخلي الهش. لكنها عزت أيضاً التصرفات السورية إلى الاطمئنان بسبب التغييرات والتطورات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط من فوز «حماس» والشلال السياسي في لبنان ومأزق واشنطن في العراق والملف النووي الإيراني.

وعلمت «نيويورك تايمز» في افتتاحيتها على الرسالة التي وجهها محمود الزهار إلى كوفي أنان وخصوصاً كلامه عن ان إجراءات الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية (التفاصيل ص ٦)

نشاطات حزب الحوار الوطني في أسبوع

بحث رئيس حزب الحوار الوطني المهندس فؤاد مخزومي خلال لقاءاته هذا الأسبوع، في مختلف الأوضاع اللبنانية. وتوقف في لقاء حوار في لقاءه مع الإعلام في لبنان. وعقد مخزومي لقاءات مع وفود شعبية بقاعية كذلك التقى وفداً من جمعية «ماسيس» الأرمنية وآخر من خريجي الجامعات الأرمنية. وبمناسبة عيد المولد النبوي، أقام ملتقى الهيئات الدينية في حزب الحوار الوطني في قصر الأونيسكو احتفالاً أحياء الشيخ مصطفى الجعفري وفرقته للأنشيد الدينية. كما ألقى المهندس مخزومي محاضرة في جامعة AUT تمحورت حول الوضع الاقتصادي في لبنان وخصوصاً الورقة الاقتصادية والدين العام والسياسة النقدية. وتندد مخزومي بمحاولة استهداف الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله.



حزب الحوار الوطني

الهروب إلى الورقة الاقتصادية

فؤاد مخزومي

البلاد في أزمة حقيقية وهي في واد الورقة الاصلاحية في واد آخر. فالأزمة الاقتصادية لم تعد تلتاق، مع تناغم الفقر وتزايد الهجرة، والحكومة لا تتعل شيئاً، سوى الهروب إلى الأمام، انها تفتش عن ضرائب ورسوم لزيادتها وتحميل المواطنين أعباءها. هذا باختصار معنى الورقة الاقتصادية التي فاخر بعض «الأكثرية» الحاكمة وعلناً بأنها إحدى الأسلحة للخروج من مأزق قوى ١٤ شباب السياسة.

فبعد أن خاضت «الأكثرية» الحاكمة كل أنواع الحروب منتقلة من واحدة إلى أخرى جاهدة لاستكمال وضع يدها على السلطة إلى أن وصلت إلى الحائط المسدود بسبب تضارب التوجهات داخل صفوفها فضلاً عن حصول تغيرات إقليمية ودولية، وبعد أن اتضح لهذا

الفريق ان سوريا لم تعد محشورة عربياً ودولياً، وهو ما ظهر في الموقفين السعودي والمصري اللذين أديبا انزعاجاً واضحاً من سلوك فريق ١٤ شباب بشكل عام وسياسة النائب وليد جنبلاط بشكل خاص من النظام السوري وبعد تراجع الأولوية حول الملف اللبناني لدى الغرب وبالأخص لدى الإدارة الأميركية بحيث انتقلت الأولوية لدى إدارة الرئيس بوش نحو مواجهة الملف النووي الإيراني، وكذلك كيفية الخروج من المأزق العراقي وعندما شعر فريق ١٤ شباب ان قوى ٨ آذار ومعهم التيار الوطني الحر لا يشكلون سداً وحسب في وجه محاولاتهم الإسкак بموقف رئاسة الجمهورية وإنما أيضاً انتقال الفريق الأخير إلى موقع التصدي لأخطاء وزلات الفريق المقابل وهذا الأمر بدأ واضحاً في خلال الأيام الماضية وبالتحديد منذ قمة الخرطوم وبما أن هذه القوى لم تستطع إقالة رئيس الجمهورية إميل لحود، وعقب هذه السلسلة الطويلة من المحاولات التي باءت بالفشل والتسديدات غير الموفقة، تذكرت فجأة الاقتصاد والأزمة الاقتصادية المالية وسط انعدام الوزن في البلد. والأتكى ان بعض هذا الفريق اعتبر ان الملف الاقتصادي من الأسلحة التي يمتلكها رغم إقرار هذا الفريق ان هذه الورقة التي تقدم بها السنيرة فيها ثغرات ومع ذلك يريد استعمالها سلاحاً يواجه به سقوطه وحلفائه في الميادين السياسية التي جعلت من لبنان ميدان تجربة ل مختلف أسلحتها الخاسرة.

لقد حملت هذه الخطة الاقتصادية في طياتها الضرائب الجديدة والفوائد والخصخصة ورفع الدعم عن المحروقات وتجميد الأجور وغيرها من البنود، وكلها عناوين حساسة شكلت في الماضي وتشكل الآن محطات تستولد الكثير من الصراعات السياسية، خصوصا إذا كان سيجري تحميل الطبقات الفقيرة والمتوسطة مزيداً من الأعباء التي تتوء أصلا بحملها الحالي.

وإذا كنا قد جاهرنا بأهمية الخصخصة، كمورد لتقليص كلفة وأساس المديونية العامة، في أية عملية إصلاحية، فيجب الاقرار بأن التجربة السابقة التي قامت بها الحكومات لم تكن مشجعة أبداً، إذ جنت شركات الهاتف الخليوي مليارات الدولارات، في حين لم يدخل إلى الخزينة سوى ٤٠٠ مليون دولار، وعندما استردت الدولة الهاتف الخليوي، وصل الدخل إلى مليار و٦٠٠ مليون دولار، فلماذا يبيع قطاعا منتجاً ومرحباً، خصوصاً ان السنياريو نفسه يتكرر أمام أعين اللبنانيين أمت فيها هم الأشخاص أنفسهم الذين باعوا الخليوي في السابق، وراكمو الدين العام وخدمته، ويعودون إلى نفس الأسلوب، ولم يتعلموا من أخطائهم. فكيف نتحدث عن الإصلاح الاقتصادي والحديث يجري عن فضيحة جديدة مع توجه شركة ليبانسيل إلى الطلب من محكمتي نيويورك وواشنطن لتنفيذ الحكم الصادر من غرفة التجارة العالمية على الدولة اللبنانية والقائمه بدفع مبلغ ٢٦٦ مليون دولار للشركة؟ أمر قد يؤدي إلى وضع يد المحكمة على الإصدار الذي أنجزته وزارة المالية قبل أسبوعين من خلال مصارف" B.N.P Paris Bas و Credit Suisse. ومصرف المتوسط، والبالغ حوالى مليارين ونصف مليار دولار. وهذا ما يرسم علامات استفهام عديدة حول ملف الخصخصة والشفافية التي ستمتد في هذا الاطار.

لا شك في أن لبنان يحتاج إلى العملية الاصلاحية للنهوض من أزمتة المالية والاقتصادية. لكن المشكلة تكمن في تأثير الإجراءات المطروحة على الوضع الاجتماعي، فإذا كان المطلوب تحسين التقديمات وتخفيف أعباء النفقات الاجتماعية على المواطنين، فيتعين عندئذ التخفيف من الهدر، كما يجب إعادة النظر في الرواتب والامتيازات في بعض المؤسسات بما فيها النواب والهدر المتصل باستهلاك البنزين وتكاليف الاتصالات في القطاع العام وتعزيز الجباية من المؤسسات والمكلفين الحاليين والمكتمين، ما يؤمن نحو ٧٠٠ مليار ليرة من الإيرادات الإضافية قبل زيادة الضرائب. والواقع ان ما بدأ نتائج مؤتمر باريس٢، هو إهمال خطوات الإصلاح الهيكلي، وباختصار لا تحتاج إلى الضرائب إذا اتخذ القرار السياسي للحد من الهدر وإقتال المزاريب والصناديق والمؤسسات غير المنتجة.

على الحكومة التي تمثل «الأكثرية» وتعمل على الورقة الإصلاحية للهرب من مأزقها السياسي أن تحل قبل إقرار هذه الورقة خسارة المليار دولار في الكهرباء، وعليها قبل أن تسعى إلى عقد مؤتمر بيروت أن تحل الأزمة العيشية والاقتصادية بدل زيادة الضرائب والرسوم على كاهل المواطن، فاللجوء إلى الرسوم والضرائب من قبل الحكومة، لا يدخل في باب الإصلاح، بل يجب أن تعمل على تقوية الاقتصاد، من خلال جذب استثمارات لبنانية وعربية وأجنبية، التي لا يمكن أن تأتي في ظل أجواء سياسية متشنجة، ولا في أوضاع مأزومة، تكون الخلافات فيها مستتحلة والانتسامات في اطراد مستمر. إن الورقة الإصلاحية الممهدة لمؤتمر بيروت ١، الذي لم يحدد موعده بعد بانتظار التوافق الداخلي على هذه الورقة أو بانتظار التوافق في الملفات السياسية المتفوحة على طاولة الحوار، بالطبع ليس الأمر سيّان على أهمية الإصلاح الاقتصادي فالوضع السياسي مهم ومعهم جداً للدول المانحة التي لم تتحول بعد إلى جمعيات خيرية. ويعلم رئيس الوزراء السنيرة الذي يحضّر لزيارة نيويورك والاجتماع بسفرء الدول المانحة، ان الدول الداعمة لا يمكنها تقديم أية مساعدة قبل رؤية الحلول على صعيد الوضع السياسي. ويعرف ان الدين العام اللبناني تجاوز الحدود التي يمكن شطبها بجرّة قلم.

إن المدخل الحقيقي إلى الإصلاح الشامل هو الإصلاح السياسي. ومفتاح الإصلاح السياسي هو تكراراً قانون انتخاب يعتمد النظام النسبي. فلا رئيس جمهورية جديد في ظل المجلس الحالي. ومدخل الحل حكومة أقطاب تشرف على انتخابات مبكرة تنهي هذه المهزلة القائمة. والأفان الرئاسة ستبقى في دوامة تجارب «الأكثرية» الفاشلة على غرار تعاملها بكيدية مع ملف العلاقات اللبنانية. السورية وملف الرئاسة الأولى، والهرب هذه المرة يعني، وللاأسف، لثمة عيش المواطن.

فإلى أين تهرب هذه «الأكثرية» من «حقيقة» الأوضاع الاقتصادية والمالية والعيشية المزرية التي يعيشها اللبنانيون؟

نشاطات حزب الحوار الوطني في أسبوع

بحث رئيس حزب الحوار الوطني المهندس فؤاد مخزومي خلال لقاءاته هذا الأسبوع، في مختلف الأوضاع اللبنانية. وتوقف في لقاء حوارى عند واقع الاعلام في لبنان. وعقد مخزومي لقاءات مع وفود شعبية بقاعية كذلك التقى وهداً من جمعية «ماسيس» الأرمنية وآخر من خريجي الجامعات الأرمنية. وبمناسبة عيد المولد النبوي، أقام ملتقى الهيئات الدينية في حزب الحوار الوطني في قصر الأونيسكو احتفالاً لأحياء الشيخ مصطفى الجعفري وهرفته للأشيد الدينية. كما ألقى المهندس مخزومي محاضرة في جامعة AUTتحورت حول الوضع الاقتصادي في لبنان وخصوصاً الورقة الاقتصادية والدين العام والسياسة النقدية. وندد مخزومي بمحاولة استهداف الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله.

مجرد التفكير بالاعتداء على سيد المقاومة هو اعتداء على وحدة الوطن ككل!

استكرر رئيس حزب الحوار الوطني فؤاد مخزومي، في بيان «محاولة استهداف الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله، بما تعنيه هذه الجريمة من اختراقات أمنية رهيبية، تجعلنا من جديد أمام الواقع الصعب القائم على خشية داخلية من استمرار المسلسل الأمني وسط انكشاف الساحة اللبنانية سياسياً وأمنياً».
ونبه مخزومي «من أن هذا المخطط الذي كان يستهدف سيد المقاومة إنما يستهدف لبنان وحصانته ومناعته الداخلية، ويدل على ان هناك من يستغل النزاعات الداخلية للخلق حالات مشابهة لما يجري في العراق الشقيق، فثمة خوف من استخدام قوى متطرفة للبنان كجسر عبور لاستهدافات أخرى لم تعد خافية على أحد، خصوصاً في هذه المرحلة، وقد تجرع لبنان في السابق مرارة لعبة المحاور الكريهة».
وأكد مخزومي ان «على الجميع الكف عن أخذ البلد إلى الخلافات بين الأطراف اللبنانية خصوصاً ان هناك من لا يزال يضرب على وتر التأجيج المذهبي ويراهن على خلاف سنّي ـ شيعي، لن يحصل، لأن أحداً في البلد لن يقبل جعل

رسالة رئيس حزب الحوار الوطني إلى أمين عام حزب الله «استهدافكم إنما يستهدف لبنان وحصانته ومناعته الداخلية»

جانب أمين عام حزب الله

سماحة السيد حسن نصر الله حفظه الله ورعاه

لقد صدمتنا الأنباء التي كشفت عن خيوط مؤامرة رهيبية لاستهداف شخصكم الكريم.

إن محاولة استهدافكم إنما تستهدف لبنان وحصانته ومناعته الداخلية، بما يضعنا وكل اللبنانيين أمام الواقع الصعب القائم على الخشية من استمرار المسلسل الأمني وسط انكشاف الساحة اللبنانية سياسياً وأمنياً.

فانتم يا سيد المقاومة بما تمثلون من عزة وكرامة بلدنا العزيز لبنان، تشكلون قوة ممانعة راقية وشريفة قل نظيرها.

لذا نحن نعتمد على شجاعتكم المشهودة لواصله مهمتكم النبيلة في مد جسور الحوار والألفة والمحبة بين جميع اللبنانيين، لنشكل جميعاً سداً متنبعا في وجه مختلف الاختراقات والمؤامرات التي لا زالت تواجه بلدنا الحبيب.

رئيس حزب الحوار الوطني

المهندس فؤاد مخزومي

لقاء حوارى حول «واقع الإعلام في لبنان»



تصوير محمد الساحلي

هذه المسائل وليس الطائفة.

ورداً على سؤال حول سبب استبعاد «الأكثرية» للعماد ميشال عون عن رئاسة الجمهورية، اعتبر مخزومي ان هذه القوى تخشى من البرنامج السياسي الذي طرحه العماد عون والذي يدعو إلى الإصلاح والتحقيق في أسباب الهدر والفساد والدين العام، فتوى «الأكثرية» ليس لها مصلحة في فتح تحقيق في هذه الملفات لأن ذلك سيطاهم حتما إذ أنهم كانوا في سدة الحكم والمسؤولية طوال الفترة الماضية.

واعتبر مخزومي ان ما جرى في مجلس الوزراء مؤخراً كان ضربة لمصادقية رئيس الوزراء فؤاد السنيرة بصفتته رئيساً للحكومة وممثلاً للأكثرية النيابية، متهماً قوى ١٤ آذار بأنها تسعى إلى تشليل المشروع الاقتصادي للسنيرة. ورحب رئيس حزب الحوار الوطني بطرح الخطة الاقتصادية الإصلاحية على طاولة البحث، لكنه اعتبر ان الخطة تتضمن أموراً غير منطقية، ومثال على ذلك انها تتوقع أن يرتفع النمو الاقتصادي بنسبة ٥/٠ العام المقبل في وقت نعلم جميعا ان الدين بلغ حدود ٥٥٥ مليار دولار ونسبة البطالة الفعلية ٢٤٪، مستغرباً كيف يتسابق السياسيون على قيادة بلد مدمر اقتصادياً، داعياً في هذا السياق إلى بناء الاقتصاد اللبناني ومن ثم خوض المعارك السياسية والانتخابية.

من جهته رأى الإعلامي وليد عبود في مداخلة، انه رغم وجود بعض الخلل في الإعلام اللبناني، وبالرغم من كل ما أصاب ويصيب لبنان والإعلاميين، إلا ان التجربة اللبنانية في هذا المجال أثبتت انها تجربة مميزة جدا.

ورأى عبود ان الحيداء الكامل في الإعلام هو وهم ولا يمكن تحقيقه إذ ان الإعلامي ابن بيئة معينة وثقافة وأهواء سياسية محددة لذلك لا بد من أن يتعمس كل ذلك على أدائه الإعلامي. ولكنه شدد على ضرورة أن يسعى الإعلاميون إلى التجرد قدر الإمكان من الاعتبارات النفسية والانتماءات السياسية كي يصل الإعلام إلى أعلى درجات الواقعية والحيداء. هذا وأشار عبود إلى ان إحدى الكوارث التي تصيب الإعلام اللبناني هي عدم وجود سياسة إعلامية لدى وسائل الإعلام ورؤيا وطنية جامعة. مؤكداً انه إذا توصلت كل وسيلة إعلامية في لبنان إلى سياسة ورؤيا واضحة يمكن بذلك أن نصل إلى سياسة عامة تحوّل لبنان من مزرعة للطوائف إلى بلد المؤسسات القانونية والدستورية بكل ما في الكلمة من معنى.

لقاء تعارفي مع إعلاميي الشمال



تصوير محمد الساحلي

وشدد رئيس حزب الحوار الوطني على ان فرض ضرائب جديدة من شأنه ضرب عملية النمو المتعثره أصلاً، داعياً إلى وقت الهدر في المؤسسات والإدرات العامة.

واعتبر مخزومي أن الوضع الراهن لم يعد يحتمل التأجيل وان الحوار هو حوار طرشان لأنه ما من أحد يسمع للنصائح العربية والغربية التي تقول بضرورة إحياء الحوار مع سوريا والتفاهم معها على المواضيع المطروحة إن لجهة ترسيم الحدود وفتح السفارات أو إثبات لبنانية مزارع شيعا.

ولنت إلى ان الأكثرية الحاكمة تحمل غيرها مسؤولية ما يحدث بينمها هي فعلاً الأكثرية في مجلس الوزراء والنواب وهي القادرة على التشريع والتنفيذ لكن هذه الأكثرية بدأت تتآكل من الداخل وانكشفت أمام الرأي العام المحلي والأجنبي. ورأى رئيس حزب الحوار الوطني ان المدخل الحقيقي إلى إصلاح شامل هو الإصلاح السياسي ومفتاحه قانون انتخابي عادل وسليم، مشككاً بنوايا أميركا والغرب لجهة دعم لبنان مالياً وإصرار السفراء الغربيين على تهميش دور المؤسسات ولا سيما رئاسة الجمهورية.



تصوير محمد الساحلي

نظم حزب الحوار الوطني في مقره الرئيسي في المتحف، يوم الجمعة الماضي، لقاء حوارياً ضم مجموعة من الطلاب من مختلف الجامعات اللبنانية حول «واقع الإعلام في لبنان» وقد استضاف اللقاء كلاً من رئيس الحزب المهندس فؤاد مخزومي والإعلامي وليد عبود اللذين كانت لهما مداخلتان في مستهل اللقاء.

فدعا مخزومي في مداخلته إلى تكريس الاعلام كقوة مشاركة في القرار السياسي باعتباره يمثل ويعكس تطلمات اللبنانيين، داعياً إلى عدم استخدام وسائل الإعلام لتوجيه الرأي العام نحو محور واحد بل أن يكون الإعلام منزهاً معبراً عن رأي جميع الفقاء بشكل كامل. معتبراً ان مشكلة وسائل الإعلام في لبنان لا تكمن في وجود أو عدم وجود رقابة فعلية على الخبر أو مناخ كاف للحرية، بل في رؤية خاطئة للحرية تغلب المنفعة الخاصة على المسؤولية الاجتماعية. وأوضح مخزومي، ان حرية التعبير لوسائل الإعلام لا تحقق الديمقراطية إلاّ عندما تتوافر تعددية الآراء التي تكفل تعبير الجميع عن رأيه في هذه الوسائل. لافتاً إلى ان مشكلة وسائل الإعلام اليوم تكمن في تضادي المعلومات والآراء التي لا تتوافق مع التوجهات السياسية لوسائل الإعلام.

ومن هذا المنطلق، انتقد الشهير برئيس الجمهورية في وسائل الإعلام مؤكداً أنه بمعزل عن الموقف من الرئيس إلا انه من الضروري احترام المرجعيات، داعياً إلى تحييد الإعلام عن هذا الملف. وشدد هنا على استخدام المؤسسات الدستورية وليس الشارع للبت بموضوع رئاسة الجمهورية.

وقال مخزومي رداً على سؤال، ان التشكيك بشرعية التمديد للرئيس إميل لحود على أساس انه فرض من قبل دمشق، يحتم وبالتالي التشكيك بشرعية مجلس النواب الذي انتخب وفقاً لقانون غازي كنعان الذي أقر في المجلس النيابي السابق وعلى أساسه جرت الانتخابات النيابية التي أنتجت المجلس الحالي. لذلك فإذا كان لا بد من رحيل الرئيس فلا بد أن يرحل معه مجلس النواب وكل الطبقة الحاكمة.

وأكد ان رئيس الجمهورية هو رئيس لكل اللبنانيين لذلك ليست الطائفة المسيحية المارونية هي التي تحدد من سيكون رئيساً والأمر نفسه ينطبق على اختيار رئيس الحكومة ومجلس النواب، فالقاعدة الشعبية والسياسية هي التي يجب أن تبت في

نشاطات حزب الحوار الوطني في أسبوع

إذا كنا لا نريد من السوري أن يتدخل في أمورنا فلا يفترض بسياسيينا

أن يسعوا للتسبب بانقلاب في بلد قريب منا

التقى رئيس حزب الحوار الوطني المهندس فؤاد مخزومي، الهيئة الإدارية «للجمعية الرياضية ماسيس، (الأرمنية)، إلى جانب وفود من عدة لجان اجتماعية وطلاوية أرمنية وذلك في مقر نادي وجمعية الهومنتمن في الدورة.

فكانت كلمة للمهندس مخزومي أكد فيها ان كل اللبنانيين تضرووا من الوجود

السوري في لبنان، ذلك ان سوريا ارتكبت أخطاء كثيرة في لبنان. لكنه تمنى ألا يفكر أي كان بأنه بات بالإمكان التدخل في شؤون بلد آخر. فإذا كنا لا نريد من السوري أن يتدخل في أمورنا، لا يفترض بسياسيينا أن يسعوا للتسبب بانقلاب في بلد قريب منا.

وشدد على انه لا بد من تصحيح العلاقات مع سوريا، وإقامة علاقة مبنية على أساس مؤسسات دستورية ودبلوماسية، على أساس ترسيم الحدود بين البلدين، مطالباً بعودة كل الأسرى اللبنانيين في سوريا. لكنه أوضح انه في نفس الوقت لا نريد أن ندخل في حرب مع جيراننا الذين نتقاسم معهم الجزء الأكبر من حدودنا البرية. وتمنى مخزومي على كل السياسيين في لبنان أن يكون خيارهم الأوحد هو العيش بسلام في المنطقة.

وإذ كرر مواقفها الرضاة لمبدأ «الأكثرية» و«الأقلية»، تناول ملف رئاسة الجمهورية.



تصوير محمد الساحلي

حزب الحوار الوطني يعقد لقاء شعبياً في بدنايل

مخزومي : نحن مع الخيار العربي.. من يريد التنازل عن شبعا لا يستحق أن يكون لبنانياً!



تصوير محمد الساحلي

كيند رئيسي على طاولة الحوار. فالوضع الاقتصادي في تدهور مضطرد إذ ان الدين العام تخطى عتبة الـ ٥٠ مليار دولار ونسبة البطالة الفعلية بلغت ٦٦٪. وحمل الطبقة السياسية الحاكمة مسؤولية التدهور، لافتاً إلى ان هذه الطبقة التي لا تتوقف عن توجيه الاتهامات وكيل الشتائم للنظام السوري وصلت إلى الحكم بواسطة قانون الانتخاب المعروف بقانون «غازي كنعان».

وأشار إلى ان الهدر والفساد وسوء الإدارة التي مارستها هذه الطبقة، أدت إلى تبديد أموال طائلة كان من المفترض إنفاقها على التنمية البشرية في لبنان لكن معظمها ذهب إلى جيوب الحكام وصرف الجزء الآخر على «تنمية الحجر وليس البشر».

وانتقد رئيس حزب الحوار الوطني الحديث الدائم بمفهومي «الأقلية» و«الأكثرية»، مشدداً على ان لبنان لا يمكن أن يحكم إلا على أساس ديمقراطية توافقية.

واستغرب في كلمته أيضاً كلام البعض عن ان الرئيس إميل لحود هو رئيس غير شرعي للجمهورية لأن التمديد له تم بقرار سوري، متسائلاً: ألم يوقع نواب ١٤ آذار الحاليون حينها على قرار التمديد، ألم يزايدوا بتأييدهم للتمديد، ألم يتسابقوا إلى الإعراب عن الدعم لسوريا والإصرار على تلازم المسارين؟ وتساءل أيضاً كيف يكون الرئيس غير شرعي بينما القرارات التي يوقعها شرعية مثل قرار العفو عن قائد «القوات اللبنانية»، سمير ججع.

هذا ودعا مخزومي أركان الحوار إلى وضع أهوائهم جانباً عند الجلوس إلى طاولة الحوار واستخدام علاقاتهم الدولية بما يخدم مصلحة لبنان وليس بغرض تدميره.

ودعا إلى فصل ملف العلاقات مع سوريا عن ملف التحقيق في جريمة اغتيال الحريري، مشدداً على ضرورة تصحيح العلاقات اللبنانية ـ السورية وإيجاد صيغة مناسبة للتعايش مع الجارة سوريا.

وحذر أخيراً من استخدام لبنان أداة لضرب سوريا، داعياً بعض الزعماء اللبنانيين إلى وقف دعواتهم لإسقاط النظام في دمشق.

معتمرون.. ومعتمرات..



تصوير محمد الساحلي

«إسرائيليون» بلا حدود!

صبحي غندور ✎

حتى الآن، فإن إسرائيل عملاء يتحركون ويعملون في أكثر من مكان بالعالم، ويأن بعضهم اكتشف واعتقل حتى في أكثر الدول صداقة ورعاية لإسرائيل كالولايات المتحدة، كما هو حال الأميركي جوناسون بولارد، المعتقل بتهمة التجسس لإسرائيل في أميركا منذ العام ١٩٨٦ ...

وصحیح ان اللبنانيين والفلسطينيين والسوريين يعرفون أكثر من غيرهم من العرب حجم التسلل الإسرائيلي في مؤسساتهم السياسية والحزبية والاجتماعية على مدى أكثر من أربعين عاماً، منذ ظاهرة كوهين في دمشق إلى ظاهرة «أبو الريش» في رأس بيروت..

وصحيح ان السلطات المصرية كشفت عدة مرات عن شبكات تجسس إسرائيلية وما زال بعض عناصر هذه الشبكات معتقلا، رغم وجود علاقات طبيعية بين إسرائيل ومصر، ومما يعيد للذاكرة دائماً فضيحة شبكة نافون التخريبية في مصر التي مضى نصف قرن من الزمن عليها، لكن مثيلاتها ما زالت تحدث في أمكنة مختلفة بالعالم دون كشف خباياها حتى الآن...

صحيح كل ذلك وغيره من الأمثلة والشواهد العديدة، لكن هل يعقل أن تكون إسرائيل في كل مكان وفي كل قضية ساخنة تعيشها الآن المنطقه العربيّة وجوارها الإقليمي؟!

أطرح هذا التساؤل لأن كلاً من التطورات الراهنة، يحمل فقط طابع المصالح والمنافع الإسرائيلية بينما «الآخرون»، وهم هنا العرب والمسلمون والأوروبيون والأميركيون. ينضرون مما في هذه التطورات من مخاطر أمنية وسياسية على مجتمعاتهم وأوطانهم وعلى مصالحهم المشتركة. وقد كانت قضية الرسوم الكاريكاتورية في الدانمارك، وبعض ردود الفعل عليها، خير دليل على ذلك. فأصوات العداء بين «الشرق الإسلامي» وبين «العرب المسيحي» تزداد بينما إسرائيل (التي هي «جغرافياً» في الشرق، وسياسياً» في الغرب، وتنتمي إلى حالة دينية «لا شرقية إسلامية ولا غربية مسيحية») هي المستفيد الأكبر من صراعات الشرق والغرب في مطلع القرن الجديد!

أيضاً، إن وزيرة الخارجية الأميركية غونداليزا رايس زارت المنطقة مؤخراً وفي جعبتها ملفات

تحمل عناوين مختلفة لكن مضامينها تتسمج كلها مع نظرية «الامن الإسرائيلي».

فالملف الفلسطيني كانت ترجمته الأميركية بالدعوة إلى عدم تقديم المساعدات للسلطة الفلسطينية في ظل قيادة حركة حماس لها، بينما كان أجدي بالوزيرة الأميركية، أن تزور إسرائيل وتطالبها بالالتزام في الاتفاقات التي وقّعت عليها بإشراف أميركي ودولي، وبالانسحاب من الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧ فلا يعود هناك أي ميزر لعمليات عنف مسلح

بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وليكون ذلك تأسيساً لدولة فلسطينيّة مستقلة.

كذلك كان حال القضايا الأخرى التي أثارها الوزيرة رايس، حيث «الامن الإسرائيلي» هو

المستفيد أولاً منها، لا العلاقات العربية/الأميركية. كيف توقع واشطن أن تجد دعماً لسياستها بشأن الملف النووي الإيراني، الذي ما زال مشروعاً لم ينفذ بعد، بينما تمكّ إسرائيل

السلح الفزوي المهمد للمنطقة كلها منذ عقود!

ولذا نعتقد واشطن ان للدول العربية مصلحة في تاجيج الوضع المتأزم داخل لبنان، وبينه وبين سوريا! وهل هناك أصلاً منفعة أميركية من هتان الأوضاع الأمنيّة في هذين البلدين،

وهل تسدر الإدارة الأميركية على صنبط نتائج هذا الفلتان إذا ما حدثت؟ ألا يكفي العراق نموذجاً لأخطاء السياسة الأميركية الراهنة في المنطقه العربيّة؟!

د. نامي أمين منصور ✎

تداولت الأخبار خلال اليومين الأخيرين ان الجهات الأمنية أقت القبض على أفراد من عصابة مسلحة كانت تختطف لاغتيال الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله، المدير للعجب ان الدولة اللبنانية، ممثلة بوزير الداخلية بالوكالة، لم تستنكر أو تشجب هذا الموضوع بل طلبت من المواطنين عدم تكبيره وإعطائه حجمه الطبيعي.

وتساءل ما هو ذلك الحجم الطبيعي الذي عناه معانيه.....؟؟؟؟؟؟؟؟

ألم يقبض على العصابة ولديهم أسلحة يمكن بواسطها تدمير أية سيارة مصفحة...؟؟؟

ألم يتم بعض هؤلاء بمراقبة خط سير الأمين العام من الضاحية إلى ساحة البرلمان...؟؟

أم ان الأمين العام السيد نصرالله ليس بتلك الشخصية المطالب برأسها من كل الخونة

وعلى رأسهم النظام الأميركي وعميله الإسرائيلي.....؟؟؟

بالله عليكم يا من تدعون فهم الأمور أن تكفوا عن هذا الأسلوب الرخيص في تعاملكم مع الأحداث، فمنذ حوالي أربعة عشر شهراً توليتهم زمام الحكم والمسؤولية في هذا البلد ماذا حققتم للمواطن على الصعيد الأمني والميشي.....؟؟؟؟

كلمة حق تقال، السيد حسن نصرالله، حفيد الحسين بن علي عليهما السلام، الشهادة شرف يتبعنه من الله سبحانه، هو الذي قدم ابنه الهادي شهيداً من أجل حرية وكرامة وعزة لبنان وأهله وتحرير أرضه من العدو الصهيوني المغتصب، مثل هذا الرجل لا يهاب الموت ولا يعاف إلاّ من ربه سبحانه وتعالى، لا يطلب حمايتكم لأن الله حاميه، هو ومعك كل الأحرار في هذا الوطن لن يتنازل عن حبة من التراب ولن ينحني بإذن الله لأي مخلوق

كائن من كان.

أما الخبر الآخر فكان التصريح الشهير للرئيس محمد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية الذي قال إن الشيعة في البلاد العربية لا يعملون لصالح بلادهم بل لصالح جهات أجنبية، سماحك الله يا أيّ جمال، نحن نعلم أنك خبير في الطيران الحربي ولكن لم تكن نعلم أنك أصبحت خبير في الشمويات والمذاهب.

والشاطر..... يفهم.....!!!!

✎ محام بالاستئناف

أمين عام مساعد في حزب الحوار الوطني

المشكلة الثانية في الإصلاح الاجتماعي والتربوي أوضاع الأطفال في لبنان

إن الاستثمار التنموي الحقيقي يتم عبر الطفل. فقد حددت الحكومات عالمياً سنة ٢٠١٥ سنة القضاء على الفقر والبؤس المتزايد الذي يجتاح العالم، وتعميم التعليم الابتدائي، وتخفيض معدل وفيات الأطفال ومكافحة الأمراض.

ولقد حقق لبنان بعض النتائج على صعيد التكافؤ بين الجنسين في مجال التعليم، باعتباره خطوة ضرورية نحو

مساواة المرأة والرجل. وصدر أول التزام للمجتمع الدولي بتعميم التعليم سنة ١٩٤٨، في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وقد أُعيد التأكيد عليه فيما بعد في إتفاقية حقوق الطفل سنة ١٩٨٩، وخلال القمة العالمية من أجل الأطفال في العام ١٩٩٠.

وعلى الرغم من ان التمييز بين الجنسين في المعتقدات الإجتماعية والثقافية، متأسلً في بعض المناطق الريفية والمدنيّة، إلاّ ان التعليم ومنع التسرب المدرسي هما من الحاجات الملحة لتحقيق التنمية المنشودة، مما يفتح الباب على مصراعيه لمحاولة قراءة واقع الأطفال في لبنان الذين يُشكلون أمل الغد ومستقبل الوطن.

ولكن، ما هي أوضاع الأطفال في لبنان الذي صدق في أيار ١٩٩١ على اتفاقية حقوق الطفل، وعمل على تنفيذ مبادئها وأحكامها ضمن برامج التزمّت بها الإدارات الرسمية والجمعيات الأهليّة؟

١. لقد وقع لبنان عام ١٩٩٩، عبر وزارة الشؤون الإجتماعية، على مرسوم رقم ٧٠٠ الذي يتعلق بحظر استخدام الأحداث قبل إكمالهم سن السادسة عشرة أو السابعة عشرة ، في الأعمال التي تشكّل طبيعتها خطراً على الحياة أو الصحة أو الأخلاق. ولكن، لا يزال المجتمع اللبناني يُعاني من التسرب المدرسي وازدياد أعداد الأطفال العاملين دون الرابعة عشرة. وتشير مراجعة مؤشرات وضع الطفل حسب المحافظات، إلى وجود فروقات بارزة بين المناطق مما يُثير التساؤلات حول التنمية غير المتوازنة في المناطق اللبنانية وحتى حول الفروقات الكبيرة في الشروط المعيشية والصحية التي تعيشها المناطق اللبنانية وحتى بعض الأحياء والمناطق في بيروت.

٢. لا شكّ، في ان بعض العائلات لتجأ، في ظلّ الظروف المعيشية الصعبة، إلى الإستعانة بعمل الأطفال. وفي ظلّ التطورات الاقتصادية غير المتكافئة التي يعيشها العالم، تتحوّل مشاكل الشباب الإجتماعية إلى أزمات تتفجّر في تعاطي المخدرات والتدخين والكحول، خصوصاً مع عدم الإهتمام بإيجاد حلول لمشاكل البطالة.

٣.تصاعد أعمال العنف، وانتشار السرقة، وظاهرة الإنتحار التي تُشير الإحصاءات إلى أنها، لدى الفتيان الذين يقل عمرهم عن ١٨، تشهد تصاعداً منذ منتصف التسعينات، إذ بلغت نسبة الفتيان المتحررين نحو ١٥,٥ في المائة عام ١٩٩٦. أما الأوعام من ١٩٩٨ لغاية ٢٠٠٠، فضهدت تراجحاً في نسبة الأطفال المتحررين تراوحت بين ٦,٢% و٩,٠%.

٤. بلغت جرائم الشرف التي ارتكبتها فاضرون، بتحرير من البالغين، خمس جرائم حصلت بين الأعوام ١٩٩٨ و٢٠٠٠، وتراوحت أعمار مرتكبيها بين ١٦ و١٨ سنة.

٥.قضية هجرة الشباب الذين يعاولون إيجاد منفذ للمستقبل في الخارج، لأنهم لا يلقون في الوطن الرعاية الضرورية والكافية وفرض تأمين العمل. قد يُقال ان الهجرة في لبنان طبيعية إذ أنّ اللبنانيين يُهاجرون منذ القرن التاسع عشر طلباً لئمال أو للحرية، لكن الواقع الإجتماعي والإقتصادي أخذ يُطال فئات المجتمع وشرائحه وطوائفه بأسرها، مما يدقّ ناقوس الخطر حول هجرة الكفاءات والأدمغة التي تجدّ من يحضنها في بلاد الإغتراب.

✎ مقتطفات من البرنامج السياسي لحزب الحوار الوطني ص. ٩٤ ٩٥ و٩٦

المواطنة ركيزة أساس في قانون الانتخاب

عصام نعمة إسماعيل

كل بلدية وجمعية وناد أو حزب، بأن يعد وبشكل دوري ندوة أو برنامج عن المواطنة ودور المواطن في الحياة العامة. كما يقتضي على هذه الهيئات أن تمتنع عن استخدام أي خطاب يتضمن تحريض طائف أو مذهبي أو مناطقي، وأن تكون عقوبة المخالف سحب الترخيص بقوة القانون، بالنسبة للجمعيات والأندية والأحزاب. والإقالة بالنسبة لأعضاء المجالس البلدية.

٢. الموجب الثالث: ملقى على عاتق وزير التربية والتعليم العالي، بحيث يقتضي تفعيل مادة التربية المدنية، بحيث تصبح مادة توعية اجتماعية بدلاً من كونها الآن مادة للحفظ غيباً مع ما يترتب على ذلك من كره الطالب لهذه المادة ذات المصطلحات الجافة والمرهقة، مما سينعكس سلباً على نفسية الطالب، وينتج عنها عكس ما هو متوخى منها. أما على صعيد الجامعات، فإن تقديم ندوات وحلقات حول المواطنة في كل فروع الجامعات، سوف يكون له تأثير إيجابي على الطالب لجهة معرفته بمعنى المواطنة وآلية ممارسة الحقوق السياسية.

٤. الموجب الرابع: ملقى على عاتق وزير الإعلام، بحيث يقتضي أن يفرض على وسائل الإعلام المرئية والمسموعة بأن تعد برامج دورية عن المواطنة ودور المواطن في الحياة العامة، وأن تكف عن عرض البرامج التحريضية تحت شعار حرية الإعلام.

٥. الموجب الخامس: ملقى على عاتق الهيئة الوطنية لإعداد قانون الانتخاب، التي يتوجب عليها أن تضمن مشروع القانون الذي تعده، للقيود والموجبات التي عدناها أعلاه، إضافة إلى إنشاء وحدة تفتيش الناخب، التي تتشأ بالتزامن مع تشكيل لجان القيد، ويكون مهمتها تحضير برامج التوعية الانتخابية التي تسلط الضوء على أهمية قانون الانتخاب، ودور الناخب في الحياة السياسية من خلال الانتخاب، وحقوق الناخب وواجباته، وآلية الاقتراع والنتائج المترتبة عنه..

ان تحقيق هذه النقاط التي ذكرناها، وهي بالتأكيد جزء مما يمكن اكتشافه الهيئة الوطنية لإعداد قانون الانتخاب، إذا ما أرادت فعلاً إدخال برامج ثقافة المواطنة ضمن مواد قانون الانتخاب، والتي لا يمكن أن تنسى أيضاً الأدوار الهامة التي يمكن تقوم بها وزارات الثقافة والتنمية الإدارية والعدل والدفاع.

فالمعمل الجاد الذي سيقوم به مختلف شرائح المجتمع الرسمي والمحلي للنهوض من كبوة الطائفية والدخول في باحة المواطنة. هي بالتأكيد المدخل الصحيح نحو عملية انتخاب توثي ثمارها كما يتطلع إليها كل المهتمين بالشأن الانتخابي، مهما كان نوع النظام الإقتراعي المطبق.

❖ باحث في مركز بيروت للأبحاث والمعلومات

بالنسبة للعنوان الأولي، نرى بأن يتضمن قانون الانتخاب أحكاماً صريحة وجازمة تقضي بالموانع الآتية:

١. يمنع على جميع السياسيين والمرشحين والجمعيات الأهلية التابعة ولو بصورة غير مباشرة بهؤلاء السياسيين الذين يتعاملون الشأن الانتخابي، بأن يقدموا قبل ثلاثة أشهر من العملية الانتخابية أي تقديمات مالية أو عينية تحت أي تسمية كانت، لأي مواطن، إلا بعد إعلام لجنة القيد العليا، أو أي لجنة أخرى مختصة ينشؤها القانون، مع تبيان الأسباب الإنسانية الداهية التي توجب تقديم هذه المساعدة.

٢. كما يطال هذا المنع، وضمن ذات المهلة الزمنية، القيام بتنفيذ مشاريع عامة كشق الطرق أو فتح المدارس والمستشفيات أو بناء صروح عبادة أو ثقافة، أو تقديم تبرعات لجمعيات أو بلديات أو خلاف ذلك، لأن هذه المشاريع لا توصف بأنها مشاريع حالة لا يمكن تأخيرها لما بعد الانتهاء من العملية الانتخابية.

٣. يمنع على السياسيين وزعماء الطوائف والأحزاب والمرشحين ومدوبيهم أو من ينتمي إليهم بأي صلة، وبخلال فترة ثلاثة اشهر السابقة لبدء عملية الاقتراع، أن يستخدموا خطاب التحريض الطائفي أو المذهبي، أو أي خطاب آخر يكون سبباً للشقاق والنزاع بين اللبنانيين، كما يطال هذا المنع وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة، التي يجب التشدد معها في تطبيق هذا الموجب.

أما العنوان الثاني، فيتضمن جملة موجبات من أجل تقريب الناخب من المواطنة الصالحة، لأنه عندما يعرف الناخب معنى المواطنة وحب الوطن، فإن أي مؤثرات طائفية أو مالية سوف لن يكون لها الأثر الكبير في تغيير قناعاته، أو في اختيار مرشح لن يكون قادراً على تلبية طموحات المواطن الصالح بدولة قادرة على القيام بدورها، وهذه الموجبات هي:

١. الموجب الأول، ملقى على عاتق الإدارات العامة، فلكي يحب المواطن دولته، يقتضي بالبدء أن يشعر بالراحة والطمأنينة إلى حكومته، لذلك كان على الإدارات العامة بدءاً من الرئاسات الثلاثة، أن تظهر أمام مواطنيها بصورة الأب الصالح الذي يسهر على مصالح الرعية، بعد أن يزيلوا الشقاق والنفور ويعملوا كهيئة واحدة متضامنة وموحدة (هكذا يقول الدستور). لأنه لا يمكننا أن نطالب الناخب بالمواطنة الصالحة، طالما أن هذه المواطنة ستكون منقسمة على عدد الفروع المتناحرة التي تتكون منها السلطة العامة. ثم بعد ذلك على السلطة المركزية العليا أن تضبط أداء الإدارات التابعة لها وأن تؤدي الخدمة للمواطن بصورة لا تفتق دون أن يشعر هذا المواطن بذل المراجعة وأسى الحاجة.

٢. الموجب الثاني: ملقى على عاتق وزارة الداخلية والبلديات، بصفتها المرجع الرسمي للبلديات والجمعيات الأهلية والأحزاب والأندية الرياضية، بحيث عليها أن تتعاون مع هذه الهيئات المحلية على تعميم ثقافة المواطنة، وأن يتقيد

بين فئات الوطن، كل ذلك من أجل وصول ممثل طائفة إلى البرلمان! فماذا حقق الوطن من مكاسب بهذا النصر الذي حققه هذا النائب وطائفته؟

ان المطالبة بتغيير نظام الاقتراع، هو أمر واجب، ولكن حذار اعتماد هذا التغيير قبل تهذيب السلوك الانتخابي للمواطنين. وإلا ستكون النتيجة غاية في السوء، ليس على عملية الاقتراع بذاتها، بل على ثقافتنا وفهمنا للأنظمة الانتخابية بذاتها. فلو أخذنا نظام الاقتراع الأكثر شيوعاً على أساس الدائرة الفردية ورأينا كيف يُطبق في مختلف الدول الديمقراطية والنجاحات التي يحققها في تأمين وصول ممثلين حقيقيين لجمهور الناخبين يؤدون مهامهم المقررة دستورياً في الندوة البرلمانية.

فعلى فرض اعتماد قانون الانتخاب اللبناني للتقسيم الجغرافي القائم على الدائرة الفردية وفقاً للنظام الأكثر شيوعاً، فماذا ستكون برأيكم النتيجة.

يمكننا أن ننصّر وفقاً للسلوك الحالي للناخب اللبناني، بأن الدائرة الفردية ستؤدي إلى وصول المرشحين الذين يدفعون الأموال الطائلة لشراء الأصوات، والمذهبيين الذين يستثيرون عصبية الناخبين المذهبية والطائفية.

وذا كانت الصورة ستكرر في ظل النظام النسبي، حيث لا يوجد ما يمنح الزعماء السياسيين من تحفيز اللوائح التي يرغبون، ثم يجبرون قطيع الناخبين على التصويت لهذه اللائحة المعدة وفقاً لمزاجية الزعيم السياسي، والذي بالتأكيد لن يكون ملزماً باختيار الكوادر الفاعلة أو الكفاءات، بقدر ما يهتم. كما هو الحال الآن. باختيار الأشخاص الذين يلتزمون بتوجهاته وينفذونها بدون أي معارضة أو حتى احتجاج. فالنظام النسبي في ظل الحالة الواقعية للناخب اللبناني هو بذات تأثير النظام الأكثر شيوعاً، ولكن مع تلطيف بسيط جداً.

وبعد أن حددنا مكنم الخلل، ووجدنا بصعف المواطنة الصحيحة لدى جمهور الناخبين، رأينا أن من واجب الحكومة وهيئات المجتمع المدني، وبموازاة بحثهم عن النظام الإقتراعي الأمثل للبنان، فإن عليهم أن يسعوا بجدية لتثقيف الناخب وتهيئته ليكون قادراً على حسن اختيار من يمثلته بالندوة البرلمانية، وأن نخلص هذا الناخب من أن يبقى مدفوعاً بغرائزه الطائفية والمذهبية، أو بتأثره بمواقف زعيم سياسي لا يسعى إلا لمصلحه الشخصية ولتأييد زعامته. أما نوع الثقافة التي تقدم للناخب، فمتعددة الأوجه ولا تقتصر على زمن الانتخاب، بل هي مشروع وطني فاعل ينبغي إدراجه في متن قانون الانتخاب، وبصورة مفصلة والزامية، بحيث تؤدي مخالفته من قبل المرشح إلى أن يكون ذلك سبباً جدياً لإبطال نيابته من قبل المجلس الدستوري، في حال تقدم مرشح آخر يمثل هذا الطعن ضد مهلة المراجعة القضائية. وأما مندرجات هذه الثقافة، فيمكن اختصارها ضمن عنوانين كبيرين، يتعلق العنوان الأول بالمرشحين والسياسيين ووسائل الإعلام، وأما العنوان الثاني فيخص الناخب مباشرة.

ينطلق جميع الباحثين في القانون الانتخابي اللبناني، من فرضيات أساسية، تقول بأن العلة التي تصيب الانتخابات النيابية في لبنان، هي في الجغرافية الانتخابية أو في نظام الاقتراع، أو هي موجودة ببعض التفاصيل الواردة في قانون الانتخاب. لذلك هم يقولون بأن إصلاح قانون الانتخاب بكافة مندرجاته وخصوصاً التقسيم الانتخابي ونظام الإقتراع، سيؤدي تلقائياً إلى التخلص من المشكلة السيرية المسماة صحة التمثيل.

فقال فتة بأن إيجاد الحلول لمشكلة التقسيمات الانتخابية، سينعكس بصورة إيجابية على صحة التمثيل، ولكن اختلفوا في حجم الدائرة المؤدية إلى صحة هذا التمثيل، فمنهم من قال بالدائرة الصغرى، لأن ستسمح بتلقي الناخب مع النائب مما يسهل محاسبته، ومنهم من قال بالدائرة قضاء، وحجتهم بأن القضاء هو تجمع عائلات تكون ذات توجه سياسي أحادي أو ثنائي على أبعد تقدير، وكذلك يكون هذا القضاء إما أحادي أو ثنائي الإنتماء الديني، مما يسمح بنظرهم في التخلص من عقدة انتخاب النائب من غير ناخبي طائفته.

ومنهم من قال بالدائرة المحافظة، أو بلبنان دائرة واحدة، وحجتهم بذلك ان صحة التمثيل تنطلق من مقولة النائب ممثل للأمة جمعاء وليس لناخبيه، وطالما أنه يمثل الأمة فيقتضي بذلك أن تنتخبه هذه الأمة وليس فقط أبناء الحي الذي يقطن فيه.

وأما بالنسبة للجهات المنادية بتغيير نظام الاقتراع، فهي تتفق على أنه لا يجوز الاستمرار بالنظام الإقتراعي اللبناني، القائم على مبدأ «أن للناخب حق التصويت لعدد من المرشحين يوازي عدد المقاعد المخصصة للدائرة على قاعدة النظام الأكثر شيوعاً والدائرة الموسعة.

لكن ظهر الخلاف حول البديل المقترح لهذا النظام الإقتراعي، فنادت فتة بالنظام النسبي على أساس لبنان دائرة واحدة، ونادت أخرى بالنسبية على أساس المحافظة. بينما فضلت فتة ثالثة أن يعتمد النظام الأكثر شيوعاً على أساس الدائرة الفردية أو بأسوأ احتمال الدائرة. القضاء.

رغم وجهة جميع الطروحات المدلى بها، إلا أننا نعتقد ان المشكلة الانتخابية الحقيقية في لبنان هي ليست فقط مشكلة نظام اقتراع، وإنما هي في مكان آخر، فهذه المشكلة هي في الناخب ومدى قدرته على حسن الاختيار بدون أن يخضع لأي مؤثرات تؤدي إلى التثوية الفعلي لإرادته.

وهي في ضعف الثقافة الانتخابية والمواطنة الصالحة، فهنا يكمن الخلل الأساس في صحة التمثيل، وأي تمثيل نصفه بالصحيح، فيما لو تأمن التمثيل الطوائفي والمذهبي الكامل ووفقاً لأهواء ممثلي هذه الطوائف، ثم جاء إلى البرلمان طائفيين متعصبين، اشتروا الأصوات بالنفوذ المالي والسياسي وبياتارة أجواء الاحتقان المذهبي والطائفي. وأي تمثيل صحيح هو ذلك الذي يقود البلاد إلى التشنج والاحتقان والتناظر ويعطل مصالح الناس ويزيد الشرخ فيما

حقي ضل... وفيد بلدي

زيادة فرص العمل
لتخفيض الهجرة

التغيير حقا.. غير

حزب الحوار الوطني

تلن مؤسسة مخزومي عن صدور

الدليل الصحي
للبطاقة الصحية المجانية

التي تلونكم الاستعادة من خدمات البصم الطبي المتعاون مع المؤسسة

بمساعدكم الحصول على مستحكم

من كافة مراكز المؤسسة

المرزعة - طريق الجديدة - رأس النبع - الإشرافية

طرابلس - صيدا - بعلبك

ومن المركز الصحي الجديد

(منايات طيبة - تصوير شعاعي - متفرات - صيدلية)

01 / 663 898 - 01 / 660 890

تصدر عن شركة الحوار ش.م.ل مدير التحرير: أمنة القرى المدير المسؤول: ماجدة عازار

الإدارة والتحرير: بيروت - رأس النبع - شارع دونا ماريا - مبنى مرج الزهور

هاتف: ٠١/٦٢٧٠٠٠ فاكس: ٠١/٦٢١٢٨٢ بريد إلكتروني: info@alhiwar.com